



دُولَةُ لِيْبِيَا
حُكُومَةُ الْإِنْقَادِ الْوَطَنِيِّ
وَزَارَةُ الْعَدْلِ

التاريخ ١٣٢٧/٢٠١٦

الرقم الإشاري: ١٨٥-٣٣-٢



السادة /

الأمين العام للأمم المتحدة
رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة
المفوض السامي لحقوق الإنسان
رئيس فريق الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
رئيس مجلس حقوق الإنسان بالاتحاد الأوروبي

بعد التحية ،،،،

باتلاع وزارة العدل على التقرير المقدم من فريق مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان للتحقيق في الأوضاع في ليبيا والذي سيعرض على مجلس حقوق الإنسان .
والذي كان خلاصة لعمل اللجنة التي عملت بموجب القرار 28/30 .
لقد سبق لوزارة العدل أن خاطبتم بمذكرة احتجاج بتاريخ 16/02/2016 م ورقمها 653.48.9 حول عمل اللجنة معربة عن انتقادها لطريقة عملها والآليات التي اتخذتها في سبيل الوصول إلى النتائج المرصودة في تقريرها .

ومن ملاحظتنا التي سجلناها على هذا التقرير رغم بعض الإيجابيات التي حواها والموضوعية التي لامست بعض جوانبه . إلا أنه ونتيجة عدم تواصل اللجنة مع وزارة العدل بحكومة الإنقاذ وكثير من المؤسسات الحقوقية الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في المنطقة الغربية من ليبيا قد أدى إلى أن التقرير قد حوى العديد من المغالطات والمعلومات غير الدقيقة والمنقوصة وكان حرفاً باللجنة وانتهاجاً منها للموضوعية أن تستقي معلوماتها من جميع الأطراف وأن ترسل تساؤلاتها إلى حكومة



دُولَةُ لِيْبِيَا
حُكُومَةُ الْإِنْقَادِ الْوُطَّنِيِّ
وِزَارَةُ الْعِدْلِ

الرقم الإشاري :

الإنقاذ والجهات التابعة لها كما فعلت مع بعض الأطراف الأخرى وصولاً للحقيقة المبتغاة من قبلها .

كل ذلك جعل التقرير مشوباً بالقصور وحوى بعض التخمينات المستقبلية التي لاتمت الواقع بصلة وأغفل جانباً مهماً مما تقوم به وزارة العدل والقضاء وسلطات التحقيق التابعة له من إجراءات أدت وتؤدي إلى بسط العدل وإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان ولو بشكل جزئي وعدم تسلط الضوء على الجهود المبذولة من هذا الجانب .

وقد أكد التقرير أن من وسائل الاتصال المعتمد عليها بشكل كبير مع الضحايا والشهود هي وسائل الاتصال عن بعد (عن طريق الشبكة العنكبوتية النت) وهو ما يعزز وجاهة ما ذهنا إليه في احتجاجنا ، إن مثل هذه الوسائل لن تكون دقيقة وفعالة ولن تحوز على ثقة الضحايا والشهود وستكون محل شك وريبة .

كما ذكر التقرير أنه اعتمد على عدد 200 من الضحايا والشهود وهو عدد لا يمكن من خلاله الوصول للحقيقة ذلك أن حجم الانتهاكات الحاصلة والذي تصل معه إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في بعض الأحيان كان ينبغي معه التوسيع في التحقيقات مع أكبر عدد من الضحايا ولا يتسعى ذلك إلا من خلال تواجد اللجنة على التراب الليبي والالتقاء المباشر مع الضحايا والشهود ، الأمر الذي لم تقم به اللجنة رغم التطمئنات والتعهدات الأمنية التي خاطبنا بها اللجنة ، وهو سياق اتبعته العديد من المنظمات الحقوقية الدولية من خلال تواجدها على التراب الليبي بذات تاريخ عمل اللجنة .

ويشار إلى بعض المغالطات التي حواها التقرير والتي تحتاج إلى مراجعة وتدقيق هو ما ذهبت إليه اللجنة من أن هناك تسبيساً للنظام القضائي بما يخدم مصالح المؤتمر الوطني بتعيينه للقضاة وهو أمر مخالف للواقع والقانون الليبي (قانون نظام القضاء) الذي



جعل ذلك من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء حصراً والذي يشكل نتيجة عملية انتخابية من أعضاء الجمعيات العمومية بمحاكم الاستئناف وهو مجلس موحد على مستوى التراب الليبي ولم ينل منه الانقسام السياسي الحاصل .

وجاء بالقرير أيضاً أن السلطة القضائية قد تصبح خاضعة لجهات مسلحة وهو تكهن لا يمت لعمل اللجنة المحدد برصد وتوثيق الانتهاكات الحاصلة .

ولقد أثبتت الجهاز القضائي وسلطات التحقيق التابعة له خلافاً لما ورد في التقرير أنه قادر على المسائلة متى توفرت البيئة الأمنية المطلوبة وهو ما يحصل في الغرب الليبي وهو ما أكدته السيدة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في تقريرها العاشر المقدم لمجلس الأمن بخصوص الحالة الليبية .

وفيما يخص إصلاحات جهاز الشرطة القضائية فقد اتخذت وزارة العدل العديد من الإجراءات الفعالة التي تهدف إلى إصلاح الجهاز والتي انعكست إيجاباً على وضع حقوق الإنسان داخل المؤسسات العقابية والتي شهدت المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية التي زارتها بتحسن الأوضاع فيها والحد من الانتهاكات بشكل ملموس وكبير وخصوصاً هذه المؤسسات لمراقبة وإشراف سلطات التحقيق والسلطات القضائية ، وهو ما أغفله التقرير .

ختاماً - تؤكد وزارة العدل ومن خلال ما تقوم به من جهود من أجل إقامة دولة العدل والحق والقانون ورغم وجود العديد من الانتهاكات الحقوقية التي تشهدها ليبيا في كافة المناطق نتيجة الحروب وعدم الاستقرار الأمني أنها ستبذل ما في وسعها وانطلاقاً من دورها المنوط بها على العمل جاهدة وبالتنسيق مع كافة الأطراف المسئولة والجهاز القضائي وسلطات التحقيق التابعة له على الحد من هذه الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها من خلال الدعم الدولي المنشود والذي أوصى به التقرير تعزيزاً للعدالة والتصدي



التاريخ : / /

.....الرقم الإشاري :

للانتهاكات الحاصلة وفحص كافة المؤسسات ومعاقبة ومسائلة جميع المتورطين مهما كانت صفاتهم وأدوارهم اعترافاً بمسؤوليتها القانونية عن ذلك .

وإذ ترحب بما خلص إليه التقرير من توصيات عامة وتوصيات المفوضة السامية
تؤكد على عقد اجتماع رفيع المستوى بين الجهات الليبية والشركاء الدوليين لمناقشة
المبادرات الرامية لزيادة المسائلة . وترحب وبشدة بزيارة المكلفين بولايات خاصة (المقررين
الخواص) من قبل مجلس حقوق الإنسان لزيارة ليبيا .

- ونشير إلى أن أحد أسباب تردي الأوضاع الحقوقية في ليبيا هو تخلي بعثة الأمم المتحدة
قسم حقوق الإنسان عن واجبه المنوط به وانجراره وراء الانقسام السياسي بعدم اعترافه
بحكومة الإنقاذ وعدم تعامله معها ونعتقد جازمين أن الأوضاع كانت ستكون أفضل لو أنه
تعاون مع وزارة العدل والجهاز القضائي وسلطات التحقيق التابعة له بعيداً عن التجاذبات
السياسية خدمة للمواطن الليبي .

أ . إبراهيم رمضان خصيب

وزير العدل المكلف بحكومة الإنقاذ الوطني



أ. نوري موسى